العائد الاجتماعي والثقافي للتعليم في المجتمع العراقي

أ.م. د نبيل عمران موسى& م.باحث: نبراس هادي هجول

كلية الآداب /جامعة القادسية

تاريخ أستلام البحث : ٢٠١٥/١٢/٢٨ تاريخ قبول النشر :- ٢٠١٦/٣/٩

الخلاصة:

شهدت المجتمعات تقدماً علمياً وثقافياً ومعرفياً هائلاً في جميع المجالات، حيث تطورت الوسائل العلمية الحديثة واتسعت المؤسسات العلمية حيث اصبحت تشمل اعداداً هائلة من العقول العلمية المنتجة للثقافة والتطور، حيث اثر ذلك في البناء الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية بشكل عام من خلال حدوث تغيرات عميقة في طرائق التفكير وفي العمل والسلوك وبناء الشخصية والاعتماد الذاتي للفرد والمشاركة الاجتماعية والسياسية والتفاعلات الأسرية والحياتية.

استمد البحث الحالي اهميته من كونه محاولة لزيادة المعرفة العلمية من خلال التبصير بالعوائد الاجتماعية والثقافية للتعليم وما الذي يمكن أن يحدثه من تغيرات مهمة في البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمعات، من خلال معرفة طرق قياسه وكذلك معرفة الوظائف الأساسية للتعليم ودوره في التنمية والتطور.

المقدمة:

إن العلم والتعليم من أهم الأدوات في التعامل مع العصر الحديث الذى نعيشه عصر العولمة والمعرفة، فالتعليم يعتبر الرابطة التي تربط بين شخصية الفرد وبيئته الاجتماعية والثقافية وينتج ذلك من كونه الأداة الرئيسية لبناء القدرات البشرية وذلك من خلال إكساب أفراد المجتمع وعياً بذاتهم وبمجتمعهم إلى حد ما، ويتأتى ذلك من خلال تكوين المعرفة الثقافية لديهم عن مجتمعهم وحقوقهم فيه واجباتهم نحوه، فضلاً عن أنه يساعد الأفراد في التكامل مع القضايا المجتمعية بشكل أو بآخر .تعد عملية التعليم أداة تسهم في إعادة التأهيل الثقافي للأفراد، ومن ثم يسهم في تكامل الدور الذي يؤديه النسق الثقافي داخل المجتمع، وكذلك يقدم التعليم للأفراد فرصة سانحة لاكتساب مهارات التعليم بهدف مساعدتهم على فهم مشكلات بيئتهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم ومشاركتهم بفاعلية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يلعب التعليم دوراً بارزاً في المجتمع العراقي بشكل عام.

بناء على ما سبق حاولت الباحثة في بحثها الحالي دراسة العائد الثقافي والاجتماعي من التعليم في المجتمع العراقي من خلال طرق قياسه واشكاله ودوره في التطور والتنمية، حيث اشتمل البحث الحالي على مقدمة، واربعة مباحث ، تضمن المبحث الأول عناصر البحث: أولاً، مشكلة البحث وأهمية البحث

وأهدافه، وثانياً: المفاهيم الخاصة بالبحث وهي : العائد، العائد الاجتماعي، والعائد الثقافي، والتعليم. في حين ضم المبحث الثاني: أولاً، لمحة تاريخية عن قطاع التعليم في العراق، وثانياً، طرق قياس العائد الاجتماعي للتعليم، وضم المبحث الثالث: أولاً، اشكال العائد في قطاع التعليم، وثانياً، وظائف التعليم. اما المبحث الرابع فقد ضم أهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الباحثة في بحثها الحالي.

المبحث الأول :- عناصر البحث

أولاً: مشكلة البحث The problem of Research

يعكس التعليم واقع الافراد وقدرتهم على المشاركة الفعلية في المجتمع وذلك من منطلق الدور الذى يلعبه التعليم في تحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة وتحسين إمكان حصولها على عمل. فالتعليم يعد أداة أساسية ورئيسية في بناء القدرات البشرية اللازمة لتطور الفرد والمجتمع، حيث يؤدى التعليم إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية والسياسية، من خلال معرفة ما إذا كان سيقوم بدور الحافز للتنمية البشرية في كافة جوانبها، فالأفضل تعليماً أكثر إنتاجاً، وأوفر صحة وأكثر إبداعاً، بل وأكثر ثراء بكل أبعاد الكلمة. ومن ذلك نخلص إلى (أن مشكلة البحث تتمثل في رصد العوائد الاجتماعية والثقافية من التعليم في المجتمع العراقي).

من خلال ذلك تدور إشكالية البحث حول دراسة العائد الاجتماعي والثقافي من التعليم التي يعود على الفرد والمجتمع ككل. حيث إن الانفاق على التعليم من قبل الأفراد اصبح إنفاقاً استثمارياً وليس استهلاكياً، فقد اصبح الفرد يحسب ما يكسبه من التعليم حتى يقرر كم يكلفه شراء التعليم وبذلك يشبه أي مستثمر في مشروع اقتصادي عندما يرغب بشراء أجهزة، فيحسب التكاليف والعائدات ويقارنها مع غيرها من المشاريع الاخرى وأيها أكثر عائديه حتى يتجه إليه. هناك ملامح للاهتمام بالتعليم وتأثيره من جانب علم الاجتماع على المستوى الفردي والمجتمعي، تتم فيه معالجة التعليم كعامل للتحديث والتنمية الثقافية، دون الإشارة إلى استخدام مصطلح العائد الاجتماعي او الثقافي، ولم تلتفت العلوم الاجتماعية الاخرى لأهمية دراسة العائد من التعليم، لاسيما العائد الاجتماعي منه.

ثانياً: أهداف البحثThe Goals of Research

١ـ تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على العائد الاجتماعي والثقافي من التعليم في العراق، باعتبار أن العائد الثقافي شكل من أشكال العائدات الاجتماعية غير المباشرة، ودورها في تنمية وترقية المجتمعات.

٢ـ التعرف على الدور الذي تؤديه المؤسسات التعليمية في تطوير البحث العلمي ودوره الثقافي والمعرفي .

٣ـ التعرف على العائد الثقافي للتعليم مقاساً بأثره على الوعي الاجتماعي وتوعية وحجم المشاركة الاجتماعية للمتعلمين في المجتمع العراقي.

ثالثاً: أهمية البحث The Important of Research

١. الاهمية النظرية : تتمثل الاهمية النظرية في بيان اهمية الموضوع وفائدته من خلال بيان فائدة ونجاعة النظم التعليمية في المجتمع العراقي، ومدى اسهام هذه النظم في احداث التغيرات الاجتماعية المطلوبة، فالمجتمع الذي تزيد فيه نسبة المتعلمين يكون لديه ادراك ثقافي ووعي قوي.

٢. الاهمية التطبيقية: رفد المؤسسات التربوية التعليمية بالمعلومات الكافية عن اهمية التعليم ومدى اسهامه في تقدم وتطور المجتمع، ومساهمتها في اغناء المكتبة العراقية بالتراكم الفكري والمعرفي من خلال تفعيل الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع وتحقيق النضج الاجتماعي للفرد والمجتمع على حد سواء .

رابعاً: تحديد المصطلحات

أولاً: العائد

تعدد استخدام مفهوم العائد الاجتماعي في الدراسات الاجتماعية ولم يتوصل بعد لتحديد واضح لهذا المفهوم في الدراسات الاجتماعية، ويشير معجم (وبستر) إلى أن مفهوم العائد (Revenue) هو الدخل الذي يأتي من أي استثمار، أو أنه الغلة، أو المحصول من الضرائب والموارد الأخرى للدخل التي تجمعها الدولة، أو الدخل الكلي الناتج عن مورد معين(١).

أن العائد: هو ما يعود من ربح على المشترك في عمل ما، والعوائد هي ما تفرضه المجالس البلدية أو القروية من المال سنوياً على العقار (المبني) مثلاً. والأعود هو الأنفع والأفضل للإنسان ، ويقال عاوده : أي رجع إليه مرة أخرى بعد أن انصرف عنه(٢).

والعائد اصطلاحاً هو المردود الذي يقوم به عامل أو مجموعة عمال أو الة في مدة زمنية معينة والذي يعتمد على تطوير المعرفة العلمية والعملية وما تفرزه من تقنيات متقدمة تعمل على تطوير الفرد والمجتمع (٣).

نقصد به أيضاً الناتج النهائي الذي يكون أعلى كثير من المدخلات(in puts)، المتمثلة في عناصر وعوامل الانتاج. وتكون المخرجات(out puts) في شكل منتوجات أو خدمات يستفاد منها الفرد والمجتمع(٤).

تعريف العائد اجرائياً: وهو عبارة عن التدفقات والإيرادات التي يولدها الاستثمار من خلال توزيعات الارباح ويكون نقدي ومعرفي يستفاد منه الفرد والمجتمع في آن واحد .

ثانياً: العائد الاجتماعي

يعرف العائد الاجتماعي بأنه تعبير عن الفروق الايجابية بين التكاليف التي تتكبدها الدولة والعوائد التي تحصل عليها نتيجة الاستثمار في التعليم(٥).

هو عبارة عن الزيادة في مستوى الرفاهة الاجتماعية نتيجة لتحسن انتاجية العمل بعد الاستثمار البشري، فارتفاع انتاجية العمل معناه زيادة الناتج الكلي المتحقق من استخدام نفس كمية العمل وبالتالي ارتفاع مستوى اشباع الحاجات في المجتمع [٦].

ثالثاً: العائد الثقافي

هو رصيد المعرفة البشرية الذي تم الحصول عليها من خلال الانخراط والانتماء الى مؤسسات تربوية تعليمية مخططة ومنهجية طوال حياتهم فالعلم والمعرفة هما المفتاح الأساسي الذي يأتي كل يوم بجديد يفيد البشرية ، لضمان الاستمرار في المهنة والنجاح من خلال التعليم والتدريب المستمر [٧].

ويعرف العائد الثقافي ايضاً بأنه الناتج العلمي من المعرفة النظرية الاسترجاعية التي تقوم على تنمية الذاكرة الصماء. وجعل التفوق في المجال العلمي هو الطريق الأمثل للحراك الاجتماعي والثقافي والعمل على زيادة قدرات الانسان في التعامل مع ما حوله من ظواهر وأحداث[٨].

من استقراء مجمل التعريفات اللغوية والاصطلاحية السابقة يمكن تعريف العائد الاجتماعي والثقافي اجرائياً :

هو عبارة عن الناتج أو المردود العلمي والمعرفي والثقافي الذي يعود على الفرد بصورة خاصة والمجتمع بصورة عامة نتيجة الاستثمار في التعليم ودوره في احداث التنمية الاجتماعية والثقافية ونشر الوعي بين افراد المجتمع .

رابعاً: مفهوم التعليم

التعليم في اللغة العربية يأتي من الجذر علُم (فعل) والتفعيل هو تنشيط ما يمتلكه الفرد من المواهب الطبيعية والقدرات العقلية (التشديد للتعددية) وعلَم العلم تعليماً أي زود الغير بما يمتلكه من العلم (اعتلم الشيء أي علمه).[٩].

أما التعليم في اللغة الانكليزية فيعرفه قاموس اوكسفورد التعليم (Didactic) بأنه عملية الحصول على الخبرة والمعرفة أو المهارة. أو هو البناء المنظم للقدرات الفردية. أي أن هذه العملية تنطوي على (المأسسة)[١٠].

كما يعرف التعليم على أنه عملية التدعيم أو الإضعاف التدريجي للدوافع التي تقوم بها الخبرات المعرفية المكتسبة عن طريق تعلم نماذج الفعل التي تصبح جزءاً من العادات الاجتماعية[١١].

أما التعليم من وجهة نظر علم الاجتماع يشير إلى عملية التكوين التدريجي للخرائط المعرفية التي تعمل على تدعيم أو إضعاف الدوافع التي تجعل من نماذج الفعل جزء من العادات[١٢].

من خلال التعاريف السابقة للتعليم يمكن تعريف التعليم إجرائياً: بأنه مجموعة الطرق العلمية والمنهجية التي تزود الأفراد بالخبرة والمهارة والمعارف العامة بما يخلق حافزاً للأبداع والتجديد والابتكار ويعتبر من اهم العوامل لتقدم المجتمعات وتطورها ثقافياً واقتصادياً ومعرفياً ودينياً.

المبحث الثاني

أولاً: لمحة تاريخية عن قطاع التعليم في العراق

التعليم ليس ابن يومه أو وليد حاضره، وإنما هو نتاج اجتماعي تاريخي تمتد جذوره بعيداً في أعماق الماضي، وله أصوله التاريخية التي تعين على فهم القضايا التعليمية التربوية في سياقها الثقافي المتكامل، وربما كانت مشكلة التعليم في الوقت الحاضر أن عدداً كبيراً من المشتغلين به يؤدون عملهم بالممارسة الآلية دون أن يكونوا رأياً أو عقيدة إزاء الأمور والقضايا التربوية التي تتصل بصميم عملهم، وتهم الأفراد والمجتمعات على السواء ، حيث ان الممارسة التعليمية لا تقوم بغير مواقف فكرية تنير الطريق أمام المشتغلين بقضايا التعليم ومشكلاته. ومن هنا كانت دراسة التاريخ وصلاً بين الماضي والحاضر ومرآة تكشف لناظرها عما ترسب من الماضي في حاضر المجتمع وواقعه، ومن هذا وذاك يمكن توجيه التأمل والدراسة إلى التعليم ... مرآة الماضي، وصانع الحاضر، ومكتشف المستقبل.

ارتبط نشوء وتطور المؤسسات التعليمية في الحضارة الإنسانية في بلاد وادي الرافدين بنشوء وتطور الحياة الفكرية والمعرفية في تلك الحقبة الزمنية، حيث تم اكتشاف الكتابة في بلاد وادي الرافدين في الألف الخامس قبل الميلاد والذي يعد من الانجازات المهمة في الحضارة الإنسانية الأولى، وكان لطبيعة هذه الكتابة المسمارية الأثر البالغ في نشوء المؤسسات التعليمية في تاريخ الإنسانية والتي كان يطلق عليها (بيت الألواح)[١٣].فأن اختراع السومريون للكتابة في الفترة ما بين (٣٢٠٠-٣٠٠.) قبل الميلاد يعد الاكتشاف الاكبر على مر التاريخ لأنه البذرة الاولى الذي وصلت بها الأمم الى التقدم [١٤].على الرغم من إن بلاد الرافدين كانت من أقدم الحضارات في العالم وعلى الرغم من أن سكانهم أول من أخترع الكتابة، إلا أن التعليم الحديث الرسمي نسبياً لم ينشأ في العراق حتى وقت متأخر ففي عام (١٨٧٠) باشرت المدرسة الرشيدية للبنين (الرسمية) تدريسها في بغداد، أما أول مدرسة رشيدية أنشئت للبنات كانت في عام (١٨٩٩) في بغداد[١٥]. وبدا التعليم في صورته العثمانية وكأنه ابتكار لا جذور له في الذاكرة الحضارية، إذا كان العثمانيون وضعوا حجر الأساس في بناء التعليم العراقي إلا أن سياستهم التعليمية كانت مشوبة بالكثير من النواقص التي استمر تأثيرها في البناء التعليمي إلى وقت قريب، ومنذ مطلع القرن العشرين كان هناك مئات من الطلبة يدرسون في استانبول وقد بلغ عدد العراقيين المتخرجين من الكليات العثمانية غير العسكرية في استانبول بين (١٩٠٠ و١٩١٧)، (٦٠) متخرجاً تخصص بعض منهم في الطب و(٢٥) في القانون و(٥) في الادارة و(٣) في الهندسة، وبالرغم من تعدد قنوات التعليم

في العراق في العهد العثماني إلا ان الموقف الاجتماعي من التعليم كان سلبياً لذلك انطوت صفحة الحرب العالمية الاولى وعدد المتعلمين في العراق لم يزد عن (١%) من مجموع السكان [١٦]. ففي عام(١٩٢٠.١٩٢٢) . بلغ عدد المدارس الابتدائية بحدود (٨٤) مدرسة وعدد الطلاب قرابة (٧) ألاف طالب . وفي عام (١٩٢٢) بلغ عدد المدارس الابتدائية بحدود (٥٣) ألف و(٢٠) الف طالب في المدارس المتوسطة و(٨٠٠٠) طالب في المدارس الثانوية. ومع هذا التطور الكمي، ارتفعت ميزانية وزارة المعارف من الميزانية العامة فبلغت (٦،١%) عام (١٩٢٩.١٩٣٠) بعد ان كانت (٢،٣%) عام (١٩٢٠.١٩٢١) كما أصبح التعليم أكثر تنوعاً (مدارس زراعية وصناعية وصحية ..) وفي عام (١٩٣١) استقدمت الحكومة لجنة من المعهد الاممي لكلية المعلمين بجامعة كولومبيا لدراسة النظام التعليمي في العراق، وفي مطلع العقد الخامس حصلت الدولة على (٥١%) من عائدات النفط وهذا جعلها أكثر قدرة على تمويل التعليم وفي عام (١٩٥٨) ازداد نسبة الطلاب الى الطالبات حوالي (١٧،٣٠%) عما كان عليه عام ١٩٤٥ وتقاربت نسبة الطلاب ال الطالبات عام (١٩٧٦). حيث شهد عقد السبعينات صدور قرارين مهمين هما التعليم المجاني لسنة ١٩٧٤ والذي اصبح التعليم بموجبه مجانياً وقانون محو الأمية، والحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية عام (١٩٧٨) وقد انسجم ذلك مع التطورات التي شهدها المجال الاجتماعي كالصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى. غير ان النظام التعليمي بكل منجزاته، كان اول ضحية للازمات المتعاقبة التي شهدها العراق منذ ان دخل نفق الحرب العراقية الإيرانية، وخرج منه الى نفق احتلال الكويت، وما تبع ذلك من حصار، وحرب، حتى عام ٢٠٠٣ حيث اصبح النظام التعليمي فريسة النهب والتدمير وكأنه جزء من ساحة الحرب نفسها [١٧].

ثانياً: طرق قياس العائد الاجتماعي للتعليم

أ- العائد المالي المرتبط بسوق العمل المتمثل في الاجور والدخل

أن مقدار الخبرة والمهارة التي يكتسبها الأفراد من التعليم لها تأثير ضروري وفعال داخل سوق العمل، من خلال زيادة انتاجية العمال المهنيين وبالتالي تزداد إيراداتهم ودخولهم بالإضافة إلى أن التعليم يجعل لديهم قدرة كبيرة في استيعاب المعلومات الجديدة والتكنولوجيا والمهارات التي يستخدمونها في العمل والانتاج داخل المجتمع[١٨] والتي تزيد من انتاجهم بدرجة كبيرة بالإضافة الى الطموحات والتغيرات التي تحدث في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية داخل السوق[١٩].يتضمن العائد المالي المرتبط بسوق العمل زيادة دخل الفرد وعن طريق زيادة دخل الفرد يزيد دخل المجتمع ومن ثم زيادة الترشيد وعدم الإسراف والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، حيث يتضمن التعليم استثمار لرأس المال الفكري بالشكل الصحيح من خلال استجابته لمتطلبات السوق العراقي وعن طريق زيادة دخل الفرد ونمو المجتمع تتحقق المكانة الاجتماعية التي يسعى الفرد دائماً لينالها[٢٠].

يعد الدخل القومي لأي مجتمع هو معيار التطور الاجتماعي والاقتصادي لذلك المجتمع ومن خلاله يستطيع الفرد ان يكتسب مكانة اجتماعية مرموقة داخل مجتمعه، حيث تعد النفقات التعليمية من بين اوجه اجتماعيات التعليم واهدافه لما لها من أهمية في تطوير الاداء التربوي والثقافي للمؤسسات التعليمية ولما لها من أهمية كبيرة في تهيئة الكوادر العلمية واكسابها الخبرة اللازمة لخدمة المجتمع وتطويره، حيث يعتبر العائد الفردي والاجتماعي المتمثل بالدخل ذو أثر كبير على النفقات التعليمية ومدخلات التعليم. أن الانفاق على التعليم يعد الاستثمار الامثل لرأس المال البشري على المدى الطويل وقد أولت الدول اهتماماً كبيراً لهذا الاستثمار لما له من اهمية في زيادة رصيد الفرد المعرفي والمالي الذي يحقق من خلاله مكانته الاجتماعية المرموقة[٢١] .

حيث تتحدد سياسة التعليم ومقرراته من الناحيتين الكمية والكيفية بمشروعات تكوين رأس المال وانتاج السلع الاستهلاكية وغير ذلك من الاجهزة السياسية والانشطة المتطورة في حياة المجتمع . وتكمن وظيفة التعليم في إعداد القوى البشرية العالية المستوى والتي تعمل على تحقيق مقاصد التخطيط القومي والمعرفي للمجتمع، والذي يتمثل في إعداد العنصر البشري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المهارات والخبرات التي يمتلكها الأفراد وقدرتهم على الابداع والابتكار والتي تعد من الأمور الهامة التي تسير بعجلة التقدم الى الامام.

ان العلاقة بين التعليم ومخرجاته وبين سوق العمل علاقة تناسبية طردية، بمعنى ان مخرجات التعليم لا بد ان تتناسب طردياً، كماً وكيفاً مع احتياجات سوق العمل، والذي يستلزم وجود مرونة كبيرة في النظام التعليمي حيث تؤهله هذه المرونة لمواكبة التغيرات المتلاحقة في سوق العمل، ويعمل على تنمية الوعي لدى قطاع الأعمال حول أهمية المشاركة الإيجابية والفاعلة في عملية تدريب وتأهيل القوى العاملة [٢٢].ومن خلال ذلك يتضح أن العائد المالي من التعليم يتحقق عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة والتي تؤدي الى تحقيق أقصى مردود ممكن منها ،وهنا يكون للتعليم الدور الكبير في ترشيد هذه الموارد ودعمها وترشيد القرارات الاقتصادية والاجتماعية والتسيير الإداري للمؤسسات والاهتمام بالنشاط الإنتاجي الجاري بشكل يجعله المحور المحرك لبقية الأنشطة الأخرى في المجتمع، وبذلك يتضمن هذا النشاط الدور الكبير في زيادة وتحسين انتاجية العمل الاجتماعي باستمرار وفي مختلف المجالات حتى يحقق اكبر قدر للفرد والمجتمع من الأجر الكافي والدخل العالي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرفاه الاجتماعي [٢٣].

حيث يعمل التعليم على توجيه الاستثمارات نحو متطلبات الاقتصاد وسوق العمل من خلال خلق كوادر علمية ومعرفية تعمل على تنمية الاقتصاد والإنسان وصولاً للتنمية الاجتماعية، وتعد مخرجات العملية التعليمية هي بمثابة العصا التي يتكأ عليها سوق العمل لتنفيذ مهام التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، ويعتبر التعليم هو الرافد الرئيسي لسوق العمل بما يحتاج اليه من عمالة ماهرة[٢٤].يتضح من خلال ذلك ان التعليم بجميع مؤسساته يعتبر العامل الحاسم لتقدم وتنمية المجتمعات البشرية وتطورها وتهيئتها لمواكبة اي تطور وتغير يحدث داخل المجتمع.

ب ـ العائد غير المالي المتمثل بـ

١ـ تحسين صحة الأفراد

يعد التعليم من اهم العوامل المسؤولة عن زيادة الوعي الصحي حيث يعتبر الوعي الصحي من العوامل المهمة والمسؤولة عن صحة الفرد وحيويته وطول عمره، فعندما يكون الفرد متسلحاً بالوعي الصحي والثقافي أي انه يدرك تماماً ما هي الشروط والمعطيات الاجتماعية والصحية التي تجلب له الصحة والحيوية وحسن التكيف للمحيط الذي يعيش فيه ويتفاعل معه، ويدرك تماماً الأمراض الموجودة في محيطه وما هي اسباب هذه الأمراض واخطارها وآثارها وكيفية التحوط منها، فانه يمكن ان يتمتع بقسط من الصحة والحيوية والنشاط ، وبذلك يصبح للعلم والمعرفة دور كبير في تحسين صحة الفرد [٢٥].

ان للعلم دور عظيم وهائل في التقدم الصحي والتقليل من الأمراض التي تعيق التقدم والتنمية في أرجاء المجتمع، حيث أصبح للتوسع الهائل في مجال التعليم والتقدم العلمي الذي يزداد يوم بعد يوم دور كبير في زيادة الوعي الصحي للأفراد وكيفية حماية انفسهم والمجتمع من الأمراض التي تعيق سيرهم وتقدمهم، وعن طريق العلم يزداد الرخاء المادي بسرعة كبيرة وهذا يساعد بشكل كبير على توفير وزيادة الثروة لدى كافة طبقات المجتمع وعن طريق زيادة الثروة والتقدم الذي احرزها العلم يتمكن الأفراد من الحصول على صحة جيدة والتمتع بمستوى صحي عالي[٢٦]. ويعتبر التعليم من العوامل المؤثرة والفعالة في توجيه سلوك الفرد الصحي وكيفية التصرف حياله وكيفية علاجه من خلال زيادة المؤسسات الصحية بأعداد هائلة من العناصر البشرية التي تمتلك المعرفة والخبرة الصحية والثقافية[٢٧]،وكنتيجة للتقدم العلمي والمعرفي اصبحت الوسائل الصحية والعلاجية أفضل من السابق وجعل الأفراد أكثر كفاءة وقدرة على مواجهة الأعباء الصحية ويعتبر التعليم وسيلة ضرورية للوعي الصحي والتحديث[٢٨].

يعد مستوى التعليم والثقافة الصحية من العوامل المسؤولة عن رقي وتقدم خطط وبرامج الصحة العامة ورقي الخدمات الصحية الضرورية في تحسين صحة الأفراد وتمتعهم بالجسم السليم والعقل السليم، لأن الصحة هي هم المجتمع الكبير ومقياس لتطور المجتمعات أو تأخرها فيعمل التعليم على توفير وحماية الخدمات والمستلزمات الصحية الجيدة التي تعمل على التقليل من الإصابة بالأمراض وخاصة الأمراض المعدية أو الوبائية وبذلك يمكن السيطرة والوقوف بوجه أي عارض صحي يمكن أن يصيب صحة الفرد والمجتمع حيث يعمل التعليم على غرس العادات الصحية السليمة وزيادة التثقيف الصحي، حيث تكون هذه العوامل من العوامل الإيجابية في تطبيق البرامج الصحية وتقليل المشاكل التي تواجه

برامج الصحة العامة وتمنع استمرار المشاكل التي تعيق تطبيق هذه البرامج، حيث تعلب المؤسسات والوسائل التعليمية والثقافية دوراً كبيراً في نجاح برامج الصحة العامة[٢٩].وبشكل عام يكون للتعليم دور في زيادة الوعي الصحي ضد الأمراض المعدية والمتوطنة والوبائية والأمراض المهنية ، عن طريق العدوى والعلاج والمكافحة ، وتهيئة الظروف التي من شأنها تأمين الخدمات الطبية اللازمة[٣٠].

يعتبر التعليم من العوامل المسؤولة عن التقدم العلمي والمعرفي الذي يزيد من الوعي الصحي للمجتمعات الذي يمنح الفرد الحيوية والنشاط وطول العمر فهو معرفة وادراك كل ما هو صحي وكل ما هو غير صحي والميل في السلوك نحو الصحي وتفادي وتجنب كل ما هو غير صحي. ويعد عامل الوعي الصحي من العوامل المهمة التي تناولتها الكثير من البحوث والدراسات لما لها من اهمية في تحسين صحة الأفراد وتجنبهم مخاطر الأمراض. ويلعب عامل الثقافة والتربية والتعليم دور كبير في تحسين صحة الأفراد من خلال العائد المعرفي والعلمي الذي يحصل عليه الفرد من جراء تعليمه .

٢. توسيع خياراتهم في الحياة وزيادة استمتاعهم بوقت الفراغ

يعمل التعليم على تطور خيارات الفرد حيث يصبح الأفراد أكثر انفتاحاً ويستطيع الفرد من خلاله أن يختار بين أنواع الفعل المختلفة والعمل على اتساع مدى الاختيار الفردي والتصرف[٣١]. وعمل التعليم على تنمية المعارف الإنسانية ، والاسهام بفكرها وعملها حتى يصبح الفرد اكثر قدرة على حل المشكلات الاجتماعية بطريق مباشر واكثر قدرة على الاختيار، وخلق جيل من الأفراد القادرين. فرادي ومجتمعين، على الخلق والابتكار والإبداع من خلال قدرة الفرد على تجديد نفسه وذاته[٣٢].وتكوين الفرد تكويناً عقلياً سليماً واكسابه مرونة فكرية ونظرة موضوعية للأشياء وحباً حقيقياً للعلم يجعله يقبل التطور والتجديد ويشارك في إحداث التقدم في المجتمع[٣٣]. والعمل على تنمية كل قدرات الأفراد الفكرية والخلقية والبدنية والجمالية بشكل شامل والعمل على تحسين أحوال المجتمع الاجتماعية[٣٤].

للتعليم دور كبير في توسيع خيارات الأفراد من خلال توسيع مداركهم وطموحاتهم الحياتية، وتوسيع نضجهم الفكري وسيطرتهم على الحقائق التي تحيط بهم فيكون الفرد أكثر وعياً وادراكاً لمسؤولياته وواجباته الحياتية، ويعمل التعليم على تنمية القدرات المعرفية والاجتماعية والشعورية التي تمكن الفرد من تطوير أساليب التعامل الاجتماعي، وتجعل الأفراد أكثر فاعلية في الحياة الاجتماعية وأكثر قدرة على الإسهام في عمليات التغيير الاجتماعي والفكري والتواصل الاجتماعي داخل مجتمعهم، وبذلك تصبح كل التغيرات التي حدثت في حياة الأفراد المعنوية، من معارف وخبرات وتطورات ذوقية وجسمية واجتماعية، بما فيها تغير نظرة الأفراد للحياة الاجتماعية والطبيعية وللحقائق التي تحيط بهم، وسلوك الفرد اتجاه نفسه واتجاه الأخرين، تعتبر كل هذه التغيرات هي بمثابة عوائد للجهود والنفقات التي بذلها الفرد لتحقيق غاياته الأساسية ولتطوير نفسه ومن ثم تطوير المجتمع واحداث تغيرات معنوية وحياتية له ولمجتمعه.

أصبح هناك ارتباط كبير بين توسيع مدارك الأفراد وتوسيع خياراتهم الحياتية وبين كيفية استثمارهم لوقت الفراغ والترويح الذي يعتبر من الأمور الهامة التي يجب أن يخطط لها الأفراد بكل جدارة ومن خلال ذلك يشغل الفراغ والترويح حيزاً كبيراً في حياة الفرد ويجب تحديد ساعاته ومقارنته مع وقت العمل، وللتعليم دور فعال في مساعدة الأفراد في تحديد ساعات وقت الفراغ ومقارنتها مع وقت العمل، وكيفية تحويله الى وقت ترويح يمارس من خلاله الفرد انشطة ترويحية ايجابية لها دورها الفاعل في نمو الشخصية وتفجير قدراتها المبدعة والخلاقة. ويعرف الفراغ (Leisure) هو الوقت الذي يقضيه الإنسان في ممارسة انشطة تقع خارج نطاق عمله الوظيفي وتكون هذه النشاطات اختيارية وفي محض ارادته[٣٥]. اما الترويح (Recreation) هو نشاط اختياري اثناء وقت الفراغ وان دوافعه الأولية هي الرضا والسرور والبهجة الناتجة عن هذا النشاط[٣٦].ادى التعليم ودوره المتميز في قيام كافة الأفراد والجماعات بممارسة الانشطة الترويحية بعدما كانت هذه الانشطة احتكارية حيث ادى التطور العلمي الى جعل هذه الاوقات جزء من حياة الفرد والجماعة واصبحت المجتمعات ملزمة الى وضع خطط شاملة للخدمات الترويحية واوقات الفراغ بما يهيئ الرضا للناس وسعادتهم [٣٧].

من خلال ذلك يستطيع الأفراد ايجاد موازنة بين أجزاء الوقت لأن أي أفراط في هذه الأجزاء سوف يؤثر في الأجزاء الأخرى وفي عدم انتظام سيرها، حيث يصبح الأفراد أكثر قدرة ودراية في كيفية تنظيم اوقاتهم من خلال المعرفة التي اكتسبوها عن طريق التعليم، حيث ان التقدم الذي احرزه الأفراد في مجال العمل والانتاج والذي يعمل على زيادة مدخلاتهم المالية والمعرفية، وبالتالي يرتفع المستوى المعاشي للأفراد ومن ثم لا يجد الفرد اوقاتاً متسعة للفراغ فحسب، بل ستتوافر لديه الامكانات الاقتصادية التي يستطيع بها الانفاق على قضاء هذه الاوقات[٣٨].أدى التعليم ادوار مهمة في ارتفاع مستويات الثقافة وتحسين الأوضاع المعاشية للمواطنين العراقيين حيث أصبح هناك أهمية كبيرة لتقيم نشاطات الفراغ والترويح وتقدير أهميتها في تطوير شخصية الفرد ورفع مكانته الاجتماعية، إذ إن الفرد المتعلم يستطيع ان يوازن بين العمل والفراغ على عكس الفرد الغير متعلم ويستطيع كيفية تحويل وقت الفراغ الى وقت ترويح يستغله حتى يجدد ويعزز طاقاته الجسمية والعقلية ،حتى يتمكن من تلبية المتطلبات المتشعبة لعمله المعقد، ويصبح اكثر قدرة ونشاط واكثر استقراراً.

المبحث الثالث

أولاً: أشكال العائد في قطاع التعليم

يقول دينسون وهو من علماء القرن العشرين أن العائد من التعليم هو مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي ترتبط بالتعليم ، لكن هذه النظرة قاصرة على مفهوم العائد من التعليم لوجود عوائد يجنيها الفرد والمجتمع من التعليم تعرف بالعوائد الاجتماعية مثل الارتقاء بالمستوى العلمي للشخص

وإكساب الأفراد قيم مشتركة تمكنهم من تحقيق حياة منظمة. والعمل على نقل تراث المجتمع من جيل الى أخر وتكوين العادات والاتجاهات السليمة فهو يقضي على الجهل وعلى الشرك والخرافات ويكون الاتجاهات والعادات السليمة في التعامل مع الأخر واحترام النظام، حيث ان هذه العوائد لا يمكن تقديرها بأي ثمن، ومن خلال ذلك ينظر الى عوائد التعليم من جانبين اقتصادي واجتماعي ويمكن تعريف عوائد التعليم بأنها (المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي يجنيها الفرد والمجتمع والتي ترتبط وتقترن بالتعليم)[٣٩].

١. العائدات المباشرة :

وهنا تتضح العائدات من خلال مظهرين (العائدات الفردية ، والعائدات الاجتماعية) .

العائدات الفردية : وتعني عموماً الدخول الاضافية التي يحصل عليها الأفراد بسبب من مستوياتهم التعليمية .وتتمثل هذه الدخول من خلال حساب الدخل الإضافي للأفراد الذين بلغوا مستوى تعليمي عالي مع الأفراد الذين لم يتمتعوا بأي مستوى تعليمي خلال حياتهم الفعالة، وتتضمن هذه الدخول العائد الذي يحصل عليه الفرد كأجور دراسته وتعليمة والتي تضمنت أثمان الكتب واللوازم الأخرى المتعلقة بالمراحل التعليمية التي مر بها الفرد طوال فترة حياته وما يخسره الفرد جراء تعليمه، وكذلك تتضمن هذه العوائد الدخل الإضافي الذي يحققه الفرد بسبب تحسين مستواه التعليمي والعمل على زيادة دخوله ومن ثم زيادة دخل ورصيد المجتمع من الأفراد الموهوبين واليد العاملة الماهرة التي تجلب له منافع كبيرة ورصيد مالي ومعرفي ايضاً[٤٠].

يتمثل العائد الفردي من التعليم من خلال القدرة المتزايدة على الكسب وهذه الحقيقة اكدت عليها الدراسات الاقتصادية والتربوية وتعتبر هذه الفائدة الحقيقية للتعليم[٤١] والذي يتمثل في تحسين مستوى الفرد وزيادة الإنتاج وارتفاع الدخل الذي يختلف تبعاً لنوع التعليم حيث تؤدي كل هذه العوامل الى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية[٤٢]. **وبين أدم سميث* Adam smith** في كتابه الشهير (عن الشعوب) **Wealth of Nation** ١٩٧٣م ،في أكثر من موضع أهمية التعليم والعائد منه أي الفائدة التي تعود على الفرد من جرائه ويقول سميث في ذلك : إن الطريق إلى بناء الدول يكون بتخليص الناس من الفساد وعدم الكفاءة / أما الكفاءة فتكمن في اكتساب القدرة النابغة ، ويكون اكتساب القدرة عن طريق رعاية صاحبها في أثناء تعليمه ودراسته وتدريبه، ومع ذلك يكلف نفقات كبيرة، إلا أنه رأسمال ثابت يكون جزءاً من رأسمال الفرد وبالتالي تعود بالفائدة على المجتمع[٤٣].

ان الاستثمار في التعليم يؤدي الى زيادة العائد الاجتماعي على الأفراد والمجتمعات، ويؤدي بدوره الى ارتفاع مستوى الكفاية الإنتاجية وزيادة معدلات الانتاج. فعلى مستوى الفرد قام **بيكر *Becker** بوضع تقديرات لعائد التعليم في المراحل المختلفة ، وظهر من الدراسة التي قام بها أن الفرق في عائد التعليم

العالي عن التعليم الثانوي يقدر بحوالي مائة الف دولار في الدخل الكلي على مدى الحياة، ومن هنا جاء الشعار المشهور ((**إن التعليم الجامعي يساوي مائة الف دولار**))[٤٤].ومن هنا يصبح التعبير عن العوائد الفردية بأنها مكاسب اجتماعية للفرد يحصل عليها نتيجة مهاراته وخبراته ومعارفه، التي اكتسبها نتيجة النشاطات التعليمية، وتكون هذه المكاسب اما مكاسب تفيد الفرد لأغراض الاستهلاك او لأغراض الاستثمار وكذلك مكاسب يحصل عليها الفرد بصيغ مادية وبصيغ معنوية[٤٥].

اما العائدات الاجتماعية يراد بها العوائد الصافية التي تؤول الى المجتمع ككل نتيجة الاستثمار في التعليم ، وهي اساس النظرة الاجتماعية للتعليم في المجتمع باعتبارها اكثر تعبيراً عن المنافع العامة داخل المجتمع [٤٦]. وهي عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الناجمة عن التعليم والتي تعود على المجتمع ككل، والتي تتمثل في نشر المعرفة وزيادة الوعي الاجتماعي[٤٧]. يتمثل العائد الاجتماعي بمجموع العوائد (الملموسة أو غير الملموسة) التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل القومي والنمو الاقتصادي الناتج عن الأنفاق على التعليم [٤٨].يعد هذا النوع من العائد الاجتماعي للتعليم هو جزء من العوائد الاجتماعية بجميع انواعها سواء كانت استهلاكية ام استثمارية وتتمثل بصيغ مادية ومعنوية الذي ينتفع منها المجتمع لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتتمثل هذه العوائد بزيادة مداخيل الأفراد وتحسين حياتهم المعاشية والثقافية واحداث تغييرات ايجابية في بنية العلاقات الاجتماعية والثقافية على صعيد المجتمع كله وليس هناك تعارض بين الصنفين [٤٩].

ان للتعليم عوائد فردية واجتماعية مباشرة والتي تتمثل بالعلاقة بين تكاليف الفرد وبين الفوائد التي تعود عليه وعلى المجتمع من جرائها حيث كلما ارتفع المستوى التعليمي ازداد دخل الفرد وبالتالي يزداد دخل المجتمع وتتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة حيث ان التعليم هو استثمار يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع بصورة عامة [٥٠] ويعمل على رفع مستويات المعيشة للأفراد ولاسيما الفقراء منهم، وأخيراً يؤدي إلى انتشار وتسارع فرص التوظيف لجميع الأفراد ومن ثم يقلل من مشكلة البطالة[٥١].

٢ . العائدات غير المباشرة وهي مجموع الأثار الإيجابية التي يخلقها التعليم خارج نطاق المجال التعليمي نفسه كتوفير فرص الإبداع والتطور وخلق امكانيات التجديد والاختراع[٥٢]. وتتمثل هذه العوائد باحترام العمل والإنتاج ، وتقبل التغير الثقافي والدعوة له وتنمية الطموح والابتكار لدى الأفراد من خلال توفير خبرات تربوية ومهارات اجتماعية[٥٣].

حيث تتمثل العائدات الغير مباشرة بقدرة الأفراد على القيام بأعمال فردية حسب مستواهم التعليمي، حيث يتكمن الأب المتعلم والأم المتعلمة في مساعدة ابنائهم في القيام بأعمالهم وواجباتهم المدرسية والحياتية وتحسين مستواهم العلمي والمعرفي، حيث يتمثل العائد الغير مباشر الذي يعود على الفرد كونه عضو في المجتمع من: تغيير شكل ونمط حياته وزيادة الترابط الاجتماعي بين الأفراد وتحقيق

الإشباع الشخصي والذاتي، وقدرة الأفراد على التكيف مع التغيرات الحادثة في المجتمع(٥٤).على الرغم من ان العائدات الغير مباشرة لا تمكن الأفراد من المساهمة في زيادة الدخل القومي، بل تعمل على توسيع مداركهم وأداره شؤون حياتهم بطريقة أفضل من الفرد الأمي غير المتعلم ومساعدة ابنائهم في تخطي مصاعب الحياة وارشادهم بطريقة تربوية وعلمية صحيحة.

ثانياً: وظائف التعليم

يسهم التعليم في تراكم معارف ومهارات الأفراد التي أتفق أنها تشكل بحق رأسمال بشري يضاهي إلى حد كبير رأس المال المادي وذلك للاعتبارات التالية(٥٥):

١ – يترتب على تراكمه تكلفة تشتمل على جملة التكاليف المباشرة للتعلم، التكاليف غير المباشرة المتعلقة بمواصلة الدراسة وكذا التكلفة الضائعة التي تتمثل في الدخول التي تم التضحية بها أثناء فترة الدراسة.

٢– اكتساب المعرفة الإضافية يتطلب منعطفا إنتاجيا، بمعنى أن الطالب وهو يواصل دراسته ينفق مقابل ذلك قصد الحصول على السلعة (المعرفة الإضافة).

٣ – ككل رأس مال، فإن مخزون المعارف يتآكل نتيجة للنسيان وغير ذلك، وعلى غرار رأس المال المادي، فإن الرأسمال البشري قابل لإعادة الإنتاج (reproduction) إذ أنه يمكن تعويض ذلك التآكل من خلال التجربة و/ أو التكوين المستمر. يضطلع التعليم بدور محوري في العملية التنموية، ذلك أنه أهم وسيلة يتسنى من خلالها فعليا تحقيق أهداف التنمية، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية. وعلى هذا الأساس، ينظر للإنفاق على التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشري له عوائد جمة إن على مستوى الأفراد أو المجتمعات.

كان من أوائل من تطرق للأهمية الاقتصادية للتعليم في هذه المرحلة آدم سميث (Adam Smith) وقد كانت معالجته لموضوع التعليم متأثرة بمنهجه الاقتصادي والاجتماعي، فمعلوم أنه كان عالم اقتصاد وفيلسوفا في ذات الوقت. وفي معرض حديثه عن الأبعاد الاقتصادية للتعليم في كتابه ثروة الأمم، يؤكد على ضرورة توجيه نفقات معينة للأغراض التعليمية، والتي ستؤدي إلى تكوين نوع خاص من رأس المال الذي سماه "رأس المال الدائم" والمتمثل في المعرفة والعلم وكيفية استخدامها من قبل الإنسان. فهذه الأموال المخصصة للتعليم سوف تسهم في تكوين رأس المال المتكون من المعرفة والمهارة، واللذان يشكلان جزءا من ثروته الخاصة إلى جانب كونهما جزءا من ثروة المجتمع(٥٦).فضلا عن ذلك، فإن سميث يشبه العامل المتعلم بالآلة المتطورة التي تسهل العمل وتختزل الجهد والوقت. ومن الناحية الاجتماعية–وبعيدا عن الاعتبارات المالية للتعليم–يرى سميث أن هناك فوائدا مباشرة وغير مباشرة؛ فالتعليم يعد أداة فاعلة في القضاء على الفساد، لذلك طالب الحكومة بالعناية بالتعليم ليس بإقامة نظام تعليمي حكومي، بل بتقديم مساعدات للمدارس الخاصة التي يجب في الأصل أن يتحمل أعباءها

المستفيدون من خدماتها[٥٧]. فالدولة هي مسئولة أخلاقيا على ضمان حق التعليم لأفرادها. على أن ذلك لا يعتبر تناقضا في طرحه، إذ أنه يرى بضرورة إخضاع التعليم للمنافسة من أجل ضمان الكفاءة والفعالية، وفي ذات الوقت يرى بضرورة حضور الدولة كمنظم ومساعد، لأنه إلى جانب ما سبق ذكره من مزايا، فالتعليم يعمل على إضعاف التعصب الديني في المجتمع ويحقق الانسجام الاجتماعي. إلى جانب أولئك، كان مالتوس (Robert Maltus) يعتبر التعليم أسلوبا ناجحا لغرس القيم الرامية لتحديد النسل والذي ستكون محصلته في الأخير تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. وبهذا الطرح يكون مالتوس قد خالف سابقيه فيما يخص دور التعليم، فهو في نظره عامل غير مباشر في النمو الاقتصادي وليس من ضمن العوامل المباشرة التي تدخل في العملية الإنتاجية. والواقع أن فكرة مالتوس هاته تبقى بعيدة عن النظرة المعاصرة لفكرة الاستثمار البشري[٥٨] ومن أهم وظائف التعليم:

١- رفع مستوى الوعي الثقافي للشباب بالبيئة المحيطة بهم وكيفية المشاركة الايجابية في المجتمع.

٢- ينمي لدى الشباب احساسهم بالمسؤولية تجاه انفسهم ونحو مجتمعهم.

٣- تشكيل الوعي السياسي للشباب للتعرف على تاريخ مجتمعهم ودورهم في العملية السياسية[٥٩].

٤- تنشئة الدارسين تنشئة اجتماعية تنمي من قدراتهم الذاتية على مقابلة احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم.

٥- حفظ التراث الثقافي وتنقيته مع فرز عناصر الثقافة كي تتوائم مع كل من التراث والمعاصرة وبما يتفق مع الاحتياجات المتجددة. من خلال تزويد الدارسين بالمعرفة المتجددة والمتطورة وذلك بتبسيط الخبرات وتحليلها إلى ابسط عناصرها[٦٠].

المبحث الرابع
النتائج والتوصيات

١ـ أن الانتماء المتزايد للمؤسسات التعليمية والحصول من خلالها على أعلى الدرجات المعرفية والثقافية له أثر كبير في زيادة معرفة ومهارة الفرد، حيث أن زيادة القدرة المعرفية والثقافية للفرد تعتبر رأسمال بشري يضاهي رأس المال المادي بكل درجاته لما لها من دور كبير في تقدم وتنمية الأفراد ومن ثم تنمية المجتمعات.

٢ـ يمثل التعليم قيمة أساسية ووجاهة اجتماعية لدى الأفراد من خلال توثيق العلاقات الطيبة داخل أسرهم وتعاونهم مع بعظهم البعض ، ويعمل على رفع مستوى الأسرة صحياً وثقافياً، وبالتالي يؤدي التعليم إلى إحداث تغيرات كثيرة في الجوانب الأسرية مثل ضرورة احترام الوالدين وحسن التعامل معهم وتقديرهم وكيفية تحمل المسئولية وزيادة الخبرة عن الحياة المستقبلية وكيفية التخطيط لها بكل جدارة.

٣ـ أن للتعليم والمعرفة العلمية دور كبير في توفير الفكر الصحي السليم من خلال القضاء على الفقر المعلوماتي الأشد خطورة وهذا بدوره يؤدي إلى القضاء على الفقر الاقتصادي والبشري .

٤ـ جعل التعليم الأفراد مرنين في التعامل مع الأخرين من خلال معرفتهم بالقيم الاجتماعية الايجابية مثل (التعاون وحب الأخرين واحترام الناس) ،والعمل على توطيد العلاقات الاجتماعية الطيبة ما بين الأفراد من خلال خلق مجتمع متسامح قادر على التغلب على التفرقة العنصرية والحد من الطائفية والعمل على زيادة التوعية الدينية والخلقية الصحيحة على الرغم من النزاعات والصراعات التي تعاني منها المجتمعات العربية اليوم ومن ضمنها المجتمع العراقي فأن للتعليم القدرة والعائد المعرفي والثقافي الكبير الذي يجنيه الفرد والمجتمع من جرائه، حيث أكدت غالبية أفراد العينة على تلك الحقيقة .

٥ـ وبصورة عامة نستنتج أن التعليم ظاهرة انسانية رفيعة تعلو فوق الحساب وفوق التقدير، وأن قيمتها لا تقدر بمال .

التوصيات

١ـ توفير واستخدام الوسائل التعليمية الحديثة في العراق وادخال الحاسوب في جميع مراحل التعليم ابتداء من رياض الاطفال وصولاً إلى مرحلة التعليم العالي مع استخدام مناهج تعليمية جديدة تواكب عالم اليوم التي تعد المعرفة من أبرز سماته.

٢ـ من الضروري تشجيع الجامعات والمعاهد والمصانع والشركات على إجراء الأبحاث العلمية لتطوير اداء العمل والمنتجات ، والعمل على زيادة الانفاق لتشجيع الباحثين والعلماء العاملين في مراكز البحث العلمي والتربوي مادياً ومعنوياً من خلال إبراز اعمالهم المبدعة، وضمان عدم هجرة هذه العقول إلى الخارج وذلك لأنهم القوة الدافعة لتطوير وتقدم المجتمع العراقي وضمان أمنه واستقراره وارساء أسس المجتمع المعرفي القادر على النمو والتقدم.

٣ـ العمل على ترسيخ الشعور نحو الدراسة من خلال المؤسسات الجامعية والثقافية، لكونها أحد الوسائل المهمة لنقل المعلومات، وليس الاقتصار على الحصول على الشهادة الجامعية. هذا ما نراه اليوم في جامعاتنا العراقية، لذا يتوجب أن تشترك كل أطراف العملية التربوية في حالة التغيير المنشود بما يؤمن التوجه الصحيح لمواكبة جميع التطورات الحاصلة في المجتمعات المتقدمة.

٤ـ ترى الباحثة من الضروري أن تعمل المؤسسات التعليمية والتربوية على تنمية السلوك لدى الأفراد وبيان بأن الهدف من الدراسة هو ليس الحصول على الشهادة فقط بل هو اكتساب المعلومات والمعارف، بهدف خلق مواطن مثقف يعي ما يدور حوله من تناقضات وتفسيرها بشكل صحيح.

٥ـ على المجتمع العراقي الاستفادة من الثروة البشرية المتوفرة لديه، وذلك عن طريق وضع استراتيجية شاملة لبناء مجتمع معرفي، يقوم على التعليم والبحث العلمي الثقافي من أجل النهوض بالبيئة المعلوماتية باعتبارها جزءاً من البنى الاجتماعية والاقتصادية، وبالشكل الذي يساهم في ارساء اسس النمو والتقدم للفرد والمجتمع.

المراجع والمصادر

أولاً: المعاجم

١- محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح ،(الكويت: دار الرسالة ١٩٨٣).

٢- وزارة التربية والتعليم، المعجم الوجيز – مجمع اللغة العربية ، (١٩٩٨)

ثانياً: الكتب

١- ابراهيم ناصر ، اصول التربية الوعي الإنساني ، (مكتبة الرائد العلمية ، ٢٠٠٤).

٢- إحسان محمد الحسن، علم اجتماع الفراغ ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥).

٣- احسان محمد الحسن، علم الاجتماع الطبي، (الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).

٤- أحمد ابراهيم خليل، تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩.١٩٣٢)، (منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة: ١٩٨٢).

٥- أحمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق وأثره في الجانب السياسي، (بغداد : شارع المتنبي، مؤسسة مصر مرتضى ،٢٠٠٩).

٦- برتراند راسل، أثر العلم في المجتمع، (لبنان، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨).

٧- جمال أسد مزعل، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم، كلية التربية، قسم العلوم التربوية والنفسية . جامعة الموصل.

٨- جمال أسد مزعل، التعليم في العراق، (الموصل : مطابع جامعة الموصل، ١٩٩٠).

٩- جمال أسد مزعل، نظام التعليم في العراق، جامعة الموصل، (الموصل: ١٩٩٠).

١٠- حامد عمار، في اقتصاديات التعليم ، ط٢ ، (القاهرة : دار المعرفة ،١٩٦٨).

١١- رياض بدري ستراك، تخطيط التعليم واقتصادياته، (عمان : إثراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).

١٢- زيتون محيا، التعليم في الوطن العربي في ضل العولمة وثقافة السوق، مركز دراسات الوحدة ،(بيروت، كانون الأول . ديسمبر ٢٠٠٥).

١٣- شبل بدران، تكافؤ الفرص في نظم التعليم، ط٢، (الاسكندرية : الازاريطة ، ٢٠٠٥).

١٤- الشيباني عمر التومي، التربية وتنمية المجتمع العربي، (ليبيا: الدار العربية للكتاب،١٩٨٥).

١٥- صقر عبد العزيز الغريب، الجامعة والسلطة . دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، (الهرم : الدار العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥).

١٦- عايد الوريكات، علم الاجتماع الطبي، (عمان: ٢٠١١).

١٧- عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، ط٤ ، (عابدين : مكتبة وهبة، ١٩٨٢).

١٨- عبد الجليل الزوبعي، التعليم العالي في العراق . اتجاهات نموه ومشكلاته، (بغداد ، ١٩٦٨).

١٩- عبد المعطي عبد الباسط، اعتماد علام، العولمة وقضايا المرأة والعمل، (مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣).

٢٠- عبد اله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، (دار وائل للنشر: عمان، ٢٠٠٥).

٢١- عدلي السمري، المدرسة والمجتمع من منظور اجتماعي، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٤).

٢٢- علي المكاوي، الجوانب الاجتماعية والثقافية للخدمة الصحية . دراسة ميدانية في علم الاجتماع الطبي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨).

٢٣- عليان عبد الله الحولي، محاضرة العائد الاقتصادي من التعليم، غزة: كلية التربية، الجامعة الاسلامية، (٢٠١٠).
٢٤- فاروق عبده فلية، اقتصاديات التعليم، (دار المسيرة: عمان، ٢٠٠٣).
٢٥- فليح حسين خلف ، اقتصاد المعرفة ، عالم الكتب الحديثة ،(الأردن: اربد ، ٢٠٠٧).
٢٦- قدري الشيخ علي، علم الاجتماع الطبي، (الأردن: مكتبة المجمع العربي ، ٢٠٠٨).
٢٧- كريم محمد حمزة، النظام التعليمي في العراق الواقع ومتطلبات التغيير، (بغداد : بيت الحكمة ،٢٠٠٩).
٢٨- لطفي بركات احمد، التربية والتقدم في الوطن العربي، (المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، ١٩٧٩).
٢٩- مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، (الكويت : عالم المعرفة ،١٩٨٤).
٣٠- محمد أحمد علي الحاج ، التخطيط التربوي أطار لمدخل تنموي جديد ، ط٢ ،(الاردن : ٢٠٠٢).
٣١- محمد الجبر، رؤية معاصرة في قضايا التحديث والعلمانية، (دمشق : سورية ، ٢٠٠٣).
٣٢- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع التطبيقي، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩).
٣٣- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، الشباب والمجتمع دراسة نظرية وميدانية، ا(لاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠).
٣٤- مصدق جميل الحبيب ،التعليم والتنمية الاقتصادية ، (دار الرشيد للنشر : ١٩٨١).
٣٥- منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، (جامعة القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤).
٣٦- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ،(الرياض : دار المريخ ، ٢٠٠٩).
٣٧- الويس كامل طه، أسس علم الاجتماع الرياضي، كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد، (١٩٩٠).
٣٨- يزيد عيسى السورطي، السلطوية في التربية العربية، عالم المعرفة اصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،(الكويت،٢٠٠٩).

ثالثاً: الاطاريح والرسائل الجامعية

١- أحمد إبراهيم مهدي الزرفي، قياس أثر الإنفاق على التعليم في النمو الاقتصادي في العراق- للمدة ١٩٨٥.٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، (٢٠١٣).
٢- علي حميد مخلف، الاتجاهات التربوية الحديثة وانعكاساتها على التعليم العام في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ،(٢٠٠٤).
٣- كريم العبيدي- أحمد عبد الكاظم، ادارة الوقت لدى طلبة الجامعة . دراسة ميدانية في جامعة القادسية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، . قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ،(٢٠١٣).
٤- ماهر الحبيب عزيز عبد الرحمن، علاقة الاستثمار في قطاع التعليم بالتنمية الاقتصادية لبلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٥.٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (٢٠٠٦).
٥- محمد مدلول علي السلطاني، الاستثمار في التعليم والتدريب ودوره في التنمية الاقتصادية . العراق وكوريا الجنوبية نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، (٢٠١٣).

رابعاً: دوريات ومجلات علمية

١- عبد العظيم الشكري، جدلية العلاقة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في العراق، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، التعليم الجامعي وتحديات سوق العمل، للمدة ٢٣. ٢٠١٤/٤/٢٤.

٢- فلاح خلف علي الربيعي، تحديات الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ينظر : (المؤتمر العلمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد ، التعليم الجامعي وتحديات سوق العمل)، مصدر سابق .

٣- قصي الكليدار، القياس الاقتصادي لأثر حجم الدخل القومي على النفقات التعليمية ومدخلات التعليم العالي في العراق للمدة ١٩٧٠. ٢٠٠٢، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد٤.

٤- وائل قاسم راشد، دور مؤشرات التعليم الاقتصادي في النهوض بالتعليم التربوي في البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية . جامعة البصرة . العدد(٢٩) ، المجلد الثامن ،كانون الثاني ،(٢٠١٢).

خامساً: الانترنت

١- عبد الله بن محمد المالكي،العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود / قسم الاقتصاد ،(٢٠٠٣) موقع الانترنت. http://www.startimes.com/?t=24455505 .

٢- منصور فرغل، الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم، (٢٠١١)، موقع الانترنت http://www.startimes.com/f.aspx?t=16315865

سادساً: المصادر الاجنبية

1- Luc Weber, L'état : acuter economies, economical, Paris, 1997.
2- Oxford, Word power dictionary , Oxford university press, 2006.
3- p. Webster's Seventh, New Collegiate, N.Y Grammarian Merriam Company, (1976).
.4- Pierre Gravot, economic de education, economical, Paris, 1993

المصادر

1- p. Webster's Seventh, New Collegiate, N.Y Grammarian Merriam Company, (1976). P.735.

٢. وزارة التربية والتعليم ، المعجم الوجيز – مجمع اللغة العربية ، (١٩٩٨)، ص٤٣٩.

٣. فليح حسين خلف ، اقتصاد المعرفة ، عالم الكتب الحديثة ،(الأردن: اربد ، ٢٠٠٧)، ص٢٣٢

٤. الشيباني عمر التومي، التربية وتنمية المجتمع العربي، (ليبيا: الدار العربية للكتاب،١٩٨٥) ، ص٩٣ .

٥. رياض بدري ستراك، تخطيط التعليم واقتصادياته، (عمان : إثراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص٤٩.

٦. منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، (جامعة القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤) ،ص١٢٧.

٧. زيتون محيا، التعليم في الوطن العربي في ضل العولمة وثقافة السوق، مركز دراسات الوحدة ،(بيروت، كانون الأول . ديسمبر ٢٠٠٥)، ص ٢٨٣.

٨. يزيد عيسى السورطي، السلطوية في التربية العربية، عالم المعرفة اصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،(الكويت،٢٠٠٩)،ص ١٧ .

٩. محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح ،(الكويت: دار الرسالة ١٩٨٣)، ص ٤٥٣، ٤٥٢.

10. Oxford, Word power dictionary , Oxford university press 2006, p 230.

١١.محمد عاطف غيث، علم الاجتماع التطبيقي، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩)، ص ١١٢ .

١٢.جمال أسد مزعل، التعليم في العراق، (الموصل : مطابع جامعة الموصل، ١٩٩٠)، ص ١٥٤ وما بعدها

١٣.جمال أسد مزعل، نظام التعليم في العراق، جامعة الموصل، (الموصل: ١٩٩٠) ص١٦.
١٤.أحمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق وأثره في الجانب السياسي، (بغداد : شارع المتنبي، مؤسسة مصر مرتضى ،٢٠٠٩)، ص٢٠.
١٥.علي حميد مخلف، الاتجاهات التربوية الحديثة وانعكاساتها على التعليم العام في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ،(٢٠٠٤) ص٨٣.
١٦.أحمد ابراهيم خليل، تطور التعليم الوطني في العراق (١٩٣٢.١٨٦٩)، (منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة: ١٩٨٢) ، ص٦٤.٦٢.
١٧.كريم محمد حمزة، النظام التعليمي في العراق الواقع ومتطلبات التغيير، (بغداد : بيت الحكمة ،٢٠٠٩)، ص٨.٧
١٨.محمد مدلول علي السلطاني، الاستثمار في التعليم والتدريب ودوره في التنمية الاقتصادية . العراق وكوريا الجنوبية نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، (٢٠١٣)، ص٤٤.
١٩.منى الطحاوي، مصدر سابق، ص ١٣٤. ١٣٥.
٢٠.عبد العظيم الشكري، جدلية العلاقة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في العراق، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، التعليم الجامعي وتحديات سوق العمل، للمدة ٢٣. ٢٠١٤/٤/٢٤، ص٢٣٧.
٢١.قصي الكليدار، القياس الاقتصادي لأثر حجم الدخل القومي على النفقات التعليمية ومدخلات التعليم العالي في العراق للمدة ١٩٧٠. ٢٠٠٢، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد٤، (٢٠٠٩)،ص ٤٠. ٤٣.
٢٢.فلاح خلف علي الربيعي، تحديات الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ص ٢٤٦. ينظر : (المؤتمر العلمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد ، التعليم الجامعي وتحديات سوق العمل)، مصدر سابق .
٢٣.مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، (الكويت : عالم المعرفة ،١٩٨٤) ص ١٧.
٢٤.ماهر الحبيب عزيز عبد الرحمن، علاقة الاستثمار في قطاع التعليم بالتنمية الاقتصادية لبلدان عربية مختارة للمدة (٢٠٠١.١٩٨٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (٢٠٠٦)، ص١٢٧.٨٤.٢٤.
٢٥.احسان محمد الحسن، علم الاجتماع الطبي، (الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص٢١٤
٢٦.برتراند راسل، أثر العلم في المجتمع، (لبنان، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨)،ص١٢١.
٢٧.علي المكاوي، الجوانب الاجتماعية والثقافية للخدمة الصحية . دراسة ميدانية في علم الاجتماع الطبي ، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨)، ص٣٠٢.
٢٨.عايد الوريكات، علم الاجتماع الطبي، (عمان: ٢٠١١)، ص٢٦٢.١١٢.
٢٩.قدري الشيخ علي، علم الاجتماع الطبي، (الأردن: مكتبة المجمع العربي ، ٢٠٠٨)، ص٨٢. ٨٣. ١٢٥.
٣٠.أحمد إبراهيم مهدي الزرفي، قياس أثر الإنفاق على التعليم في النمو الاقتصادي في العراق . للمدة ٢٠١١.١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، (٢٠١٣) ، ص٤٩.
٣١.محمد الجبر، رؤية معاصرة في قضايا التحديث والعلمانية، (دمشق : سورية ، ٢٠٠٣)، ص٦٧.
٣٢.عبد الجليل الزوبعي، التعليم العالي في العراق . اتجاهات نموه ومشكلاته، (بغداد ، ١٩٦٨)، ص٥١.

٣٣.صقر عبد العزيز الغريب، الجامعة والسلطة . دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، (الهرم : الدار العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥)، ص ٥٦.٥٧.
٣٤.شبل بدران، تكافؤ الفرص في نظم التعليم، ط٢، (الاسكندرية : الازاريطة ، ٢٠٠٥)، ص٩٧.
٣٥.الويس كامل طه، أسس علم الاجتماع الرياضي، كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد، (١٩٩٠)، ص١٥٠.
٣٦.إحسان محمد الحسن، علم اجتماع الفراغ ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥)، ص١٤٥.
٣٧.الويس كامل طه ، مصدر سابق ، ص١٥٦.
٣٨.كريم العبيدي– أحمد عبد الكاظم، ادارة الوقت لدى طلبة الجامعة . دراسة ميدانية في جامعة القادسية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، . قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ،(٢٠١٣)، ص٥٥.٥٦.
٣٩.منصور فرغل، الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم، (٢٠١١)، موقع الانترنت http://www.startimes.com/f.aspx?t=16315865
٤٠.مصدق جميل الحبيب ،التعليم والتنمية الاقتصادية ، (دار الرشيد للنشر : ١٩٨١)، ص١٥٥. ١٥٦.
٤١.لطفي بركات احمد، التربية والتقدم في الوطن العربي، (المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، ١٩٧٩)، ص١٠٩.
٤٢. محمد أحمد علي الحاج ، التخطيط التربوي أطار لمدخل تنموي جديد ، ط٢ ،(الاردن : ٢٠٠٢)، ص١٩٤.
٤٣.ابراهيم ناصر ، اصول التربية الوعي الإنساني ، (مكتبة الرائد العلمية ، ٢٠٠٤)، ص٣٥٣.٣٥٤.
٤٤.عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، ط٤ ، (عابدين : مكتبة وهبة، ١٩٨٢)، ص٣٣٧.
٤٥.جمال أسد مزعل، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم، كلية التربية، قسم العلوم التربوية والنفسية . جامعة الموصل ،ص١١٣.١١٤.
٤٦.مصدق جميل الحبيب، مصدر سابق ، ص ١٥٦.
٤٧.عبد الله بن محمد المالكي،العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود / قسم الاقتصاد ،(٢٠٠٣) ،ص٨. موقع الانترنت. http://www.startimes.com/?t=24455505
.
٤٨.وائل قاسم راشد، دور مؤشرات التعليم الاقتصادي في النهوض بالتعليم التربوي في البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية . جامعة البصرة . العدد(٢٩) ، المجلد الثامن ،كانون الثاني ،(٢٠١٢)، ص ٢٩.٧٩.
٤٩.جمال أسد مزعل ، مصدر سابق ، ص١١٤.
٥٠.عبد المعطي عبد الباسط، اعتماد علام، العولمة وقضايا المرأة والعمل، (مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣)، ص٤٦٠.
٥١.ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ،(الرياض : دار المريخ ، ٢٠٠٩)، ص١٦٥.١٦٦.
٥٢.حامد عمار، في اقتصاديات التعليم ، ط٢ ، (القاهرة : دار المعرفة ،١٩٦٨)، ص٥٩.
٥٣.عليان عبد الله الحولي، محاضرة العائد الاقتصادي من التعليم، غزة: كلية التربية، الجامعة الاسلامية، (٢٠١٠)، ص١.
٥٤.عبد المعطي عبد الباسط ، مصدر سابق ، ص ٤٦٠.٤٦١.

55. 1−Luc Weber, L’état : acuter économique, economical, Paris, 1997, p p 344-345.

٥٦.عبد اله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، (دار وائل للنشر: عمان، ٢٠٠٥) ، ص١٦.

57. Pierre Gravot, economic de education, economical, Paris, 1993, p VI .

٥٨.فاروق عبده فلية، اقتصاديات التعليم، (دار المسيرة: عمان، ٢٠٠٣)، ص ٢٥.

٥٩.محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، الشباب والمجتمع دراسة نظرية وميدانية، ا(لاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، ص١٦٩.

٦٠.عدلي السمري، المدرسة والمجتمع من منظور اجتماعي، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٤)،ص١٠.